المملكة المغربية

رئاسة النيابة العامة

محكمة الاستئناف بتازة

كلمة السيد الوكيل العام للملك لدى محكمة

الاستئناف بتازة الأستاذ جمال النور بمناسبة

الجلسة الرسمية لافتتاح السنة القضائية 2019

الاثنين 28 جمادى الأولى 1440 - الموافق 04

فبراير 2019

والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء وإمام المرسلين؛

- ✓ السيد : الرئيس الأول والسادة المستشارون الأفاضل؛
- ✓ السيد عادل نظام ؛
- ✓ السيد أحمد صابر ؛
- ✓ السيد عامل إقليم تازة والوفد المرافق له ؛
- ✓ أصحاب السعادة ؛
- ✓ أصحاب الفضيلة ؛
- ✓ الحضور الكريم كل باسمه وصفته والاحترام الجدير بشخصه الكريم؛

إنه لمن دواعي الفرحة والسرور والبهجة والحبور، وأيضا من أسباب الفخر والاعتزاز أن نحتفي في هذه الفترة من كل سنة بهذه المناسبة، مناسبة افتتاح السنة القضائية بمرجعيتها وسندها المستمدين من الأمر المولوي السامي لأمير المؤمنين دام له العز والتمكين، رئيس المجلس الأعلى للسلطة القضائية صاحب الجلالة الملك مُحَمَّد السادس نصره الله وأيده الذي بمقتضاه تفضل حفظه الله بتاريخ 11 محرم 1432 الموافق لـ 17 دجنبر 2010 بالموافقة السامية على تحيين المنشور رقم 845 الصادر بتاريخ 17 ربيع الثاني 1399 الموافق لـ 16 مارس 1976 بشأن كيفية عقد الجلسات الرسمية والعادية بمختلف درجات المحاكم تجسيدا للعناية المولوية الموصولة التي يحيط بها جلالة الملك الرسالة النبيلة لأسرة القضاء القائمة على صون الحقوق والحريات وتكريس سيادة الشرعية وترسيخ دولة الحق والقانون؛

وتنفيذا للإذن المولوي السامي بشأن افتتاح السنة القضائية لسنة 2019 بمحكمة النقض يوم الأربعاء 30 يناير 2019، تنعقد اليوم هذه الجلسة الرسمية للإعلان عن افتتاح السنة القضائية بالدائرة القضائية لهذه الاستئنافية.

الحضور الكريم؛

أود في مستهل هذه الكلمة أن أعرب أصالة عن نفسي ونيابة عن قضاة النيابة العامة وموظفيها عن سابغ شكري وعظيم امتناني للسيدين عادل نظام وأحمد صابر ممثلي السيد الرئيس المنتدب للمجلس الأعلى للسلطة القضائية وأشكرهما جزيل الشكر على تحملهما مشاق السفر وقساوة الطقس من أجل تشريف هذه المحكمة بهذه المناسبة المباركة، كما أتوجه بخالص الثناء والامتنان لأصحاب السعادة وأصحاب الفضيلة

وللحضور الكريم الذين شرفونا بحضورهم في هذه المناسبة الهامة والوازنة لأسرة العدالة عامة وأسرة القضاء خاصة.

السيدات والسادة الأفاضل ؛

إن النيابة العامة بهذه المحكمة تسعى جاهدة في إطار انخراطها في بلورة وتحقيق المفهوم الجديد لإصلاح العدالة وجعلها في خدمة المواطن إلى الرفع من جودة الخدمات القضائية من خلال الاهتمام بشكايات المتقاضين والحرص على حسن استقبالهم والإصغاء إليهم وإرشادهم واتخاذ الإجراءات القانونية المناسبة والفورية في شكاياتهم.

وفي هذا الإطار تم توزيع الأشغال على السادة نواب الوكيل العام للملك بواسطة جدول سنوي يشمل جميع مهام النيابة العامة الإدارية والقضائية، كما يتم السهر على تتبع سير العمل بهذه النيابة العامة بشكل يومي من خلال مواكبة جميع أعمال السادة النواب وكذا موظفي مصلحة كتابة النيابة العامة فضلا على الحرص على حسن تطبيق السياسة الجنائية.

وفي إطار الجهود المبذولة لتكريس آليات الحكامة الجيدة وسعيا لبلوغ النجاعة القضائية عملت هذه النيابة العامة على تسطير مجموعة من الأهداف منها :

☒ التدبير الأمثل للموارد البشرية من خلال التوزيع العادل للأشغال بين مختلف الشعب ؛

☒ الاستغلال الجيد للإمكانيات اللوجستيكية والمعلوماتية من أجل بلوغ أحسن النتائج ؛

☒ تقليص مدة معالجة المراسلات والشكايات والملفات ؛

☒ فتح قنوات التواصل بين السادة النواب وأطر كتابة النيابة العامة لتدليل مختلف الصعوبات العملية التي تعترض تصريف الأشغال على الوجه المطلوب ؛

☒ الاهتمام بالجانب التقني والمعلوماتي ودوره الفعال في تحديث الإدارة القضائية.

وأستغل هذه المناسبة لأشكر السيد المدير الفرعي وكذا أطر المديرية الفرعية عما يبذلونه من مجهودات لتوفير أحسن الأجواء للعمل في هذه المحكمة والمحكمة الابتدائية والمراكز التابعة لها.

الحضور الكريم ؛

غير خاف على أحد الأهمية البالغة الذي يكتسيه هذا الحدث، حدث افتتاح السنة القضائية فهو وإن كان يبدو في مظهره حدث عادي يرمز إلى انتهاء سنة قضائية والشروع في أخرى إلا أنه في حقيقة الأمر يجسد مغزى أعمق ويكرس تقليدا راسخا وسنة حميدة من خلاله يظهر جليا نبل وقداسة رسالة العدالة، هذه الرسالة التي بدون شك اتسعت رقعتها وامتد مداها عقب تنزيل مقتضيات الدستور الجديد، هذا الدستور الذي ارتقى بالقضاء إلى مستوى سلطة وجعله شأنا مجتمعيا ووفر له الآليات والأدوات ليقود قافلة التنمية، فأصبحنا مطالبين أكثر من أي وقت مضى أن نقيم من فينة لأخرى نجاعة وفعالية قضائنا باعتبارهما مؤشران أساسيان وجوهريان لقياس مستوى إصلاح العدالة.

ولعل هذه المناسبة تشكل بحق محطة أساسية وجوهرية لتقييم عملنا من خلال الوقوف على مدى مردوديته إن على مستوى الكم أو الكيف.

كما تعتبر هذه المناسبة فرصة لاستشراف المستقبل بوضع برنامج عمل لما يتعين القيام به من إجراءات وتدابير لدعم المكتسبات وفي نفس الوقت رسم خطط وبلورة تصورات من شأنها الارتقاء بمستوى العمل لمواكبة تحديات ورهانات المستقبل.

الحضور الكريم ؛

افتتاح السنة القضائية لهذه السنة يأتي كما أشرنا في سياق دستوري يتميز باستكمال إرساء قواعد السلطة القضائية المستقلة من جهة وباستكمال إرساء قواعد مؤسسة النيابة العامة من جهة ثانية ويتم هذا في أفق تكريس مبدأ استقلالية القضاء الذي هو تتويجا لمسار إصلاحي طويل حضي بالرعاية السامية لصاحب الجلالة الملك مُحَمَّد السادس أيده الله ونصره وجعله في صدارة الأوراش الكبرى التي يقودها جلالته إيمانا منه بأن العدل هو قوام دولة الحق والقانون والمحفز للاستثمار والمحقق للتنمية في كافة المجالات.

زميلاتي زملائي، الحضور الكريم؛

لا أريد أن أنتقل إلى استعراض نشاط النيابة العامة خلال هذه السنة ومقارنته بالسنة التي خلت دون أن أتوجه بالشكر الجزيل إلى مكونات هذه المحكمة والمحكمة التابعة لها رئاسة ونيابة عامة عما ما بذلته من جهد للانخراط في هذا الورش الإصلاحي الكبير من خلال الرفع من مردوديتها وما أبدته من حزم في الإسراع في البت في القضايا بحيث استطعنا بعون الله وحمده أن نقضي على مخلف القضايا عن السنوات الفارطة الذي كان يثقل كاهل المحاكم وأضحت هذه المحكمة على سبيل المثال تنظر في القضايا المسجلة خلال النصف الثاني عن سنة 2018.

وأكيد أن الوضعية ستتحسن أكثر بعدما تم تطعيم هذه المحكمة بقضاة جدد لهم من التجربة والكفاءة ما سينعكس إيجابا على عمل هذه المحكمة

كما أغتنمها فرصة لأنوه وأشيد بالعمل الدؤوب والمثمر الذي قامت بها مكونات هذه المحكمة وما أبدته من عزم وحزم في تصريف قضايا المرتفقين والاستجابة لمتطلباتهم، هذا المجهود المعتبر والذي خول تصنيفها برسم سنة 2018 في المرتبة الأولى من بين باقي محاكم المملكة حسب التصنيف الذي وضعته وزارة العدل لقياس مدى فعالية ونجاعة المحاكم وتجاوبها مع مقررات إصلاح العدالة التي يشهدها بلدنا.

كما أنني ومن هذا المنبر أريد أن أشيد بعمل الضابطة القضائية (دركا وشرطة) وخاصة تلك العناصر التي نجحت في فك لغز جرائم تكتسي صبغة الخطورة وشغلت بال الرأي المحلي وبرهنت خلال البحث فيها عن كفاءة عالية واستطاعت في ظرف قياسي القبض على الجناة.

وإدراكا منا لما لعامل التحفيز والتشجيع من آثار إيجابية على الاستمرارية في البذل والعطاء فقد وجهنا لهم رسائل تهنئة وإشادة في الموضوع.

وفي ما يلي أستعرض أمامكم نشاط النيابة العامة خلال السنة 2018 :

أولا : الشكايات

بلغ مجموع الشكايات 634 شكاية، تمت معالجة 624 منها، أي بنسبة 98.42% والباقي 10 شكايات لدى الضابطة القضائية في طور البحث بارتفاع بلغ بـ 7.64 %.

جدول إحصائي للمقارنة

السنوات	الرائج	المنجز	الباقي لدى الضابطة القضائية	نسبة الإنجاز
2016	788	772	16	97,97%
2017	836	816	20	97,61%
2018	634	624	10	98,42%

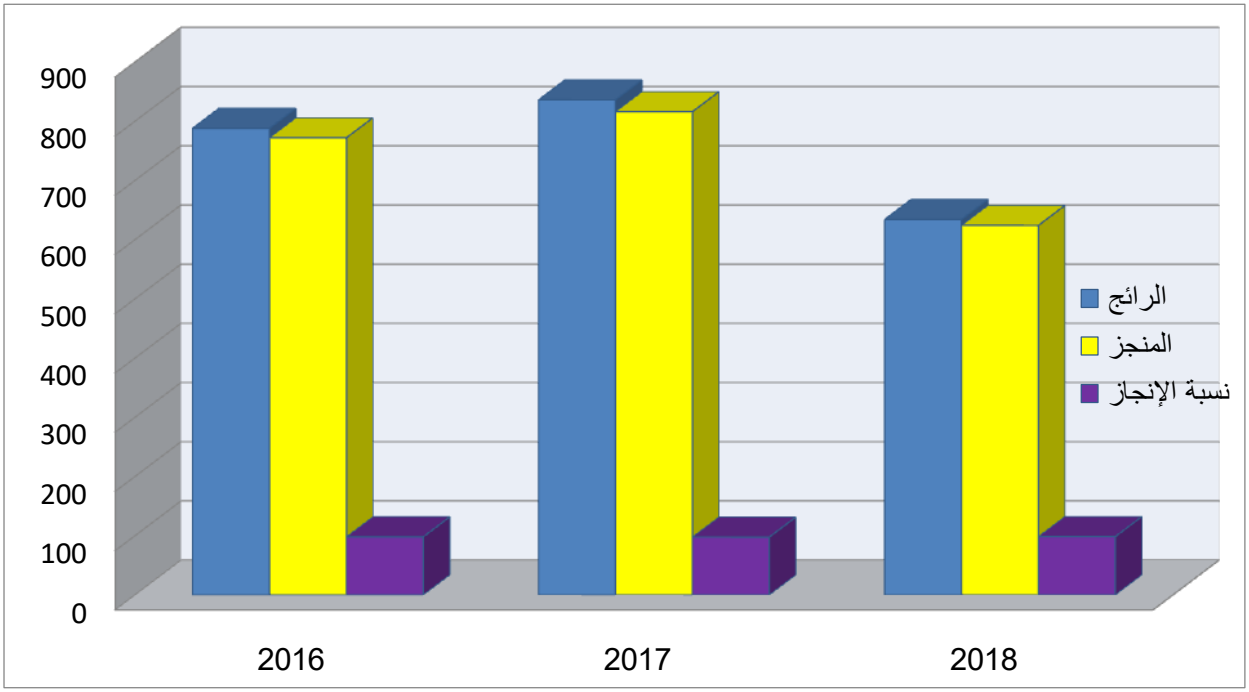

ثانيا : المحاضر

بلغ مجموع المحاضر 1163 محضرا، عولج منها 1154 محضرا بنسبة 99.22% والباقي 09 محاضر لدى الضابطة القضائية في طور الإنجاز

جدول إحصائي للمقارنة

السنوات	الرائج	المنجز	الباقي لدى الضابطة القضائية	نسبة الإنجاز
2016	1437	1411	26	98,19%
2017	1271	1261	10	99,22%
2018	1163	1154	09	99,22%

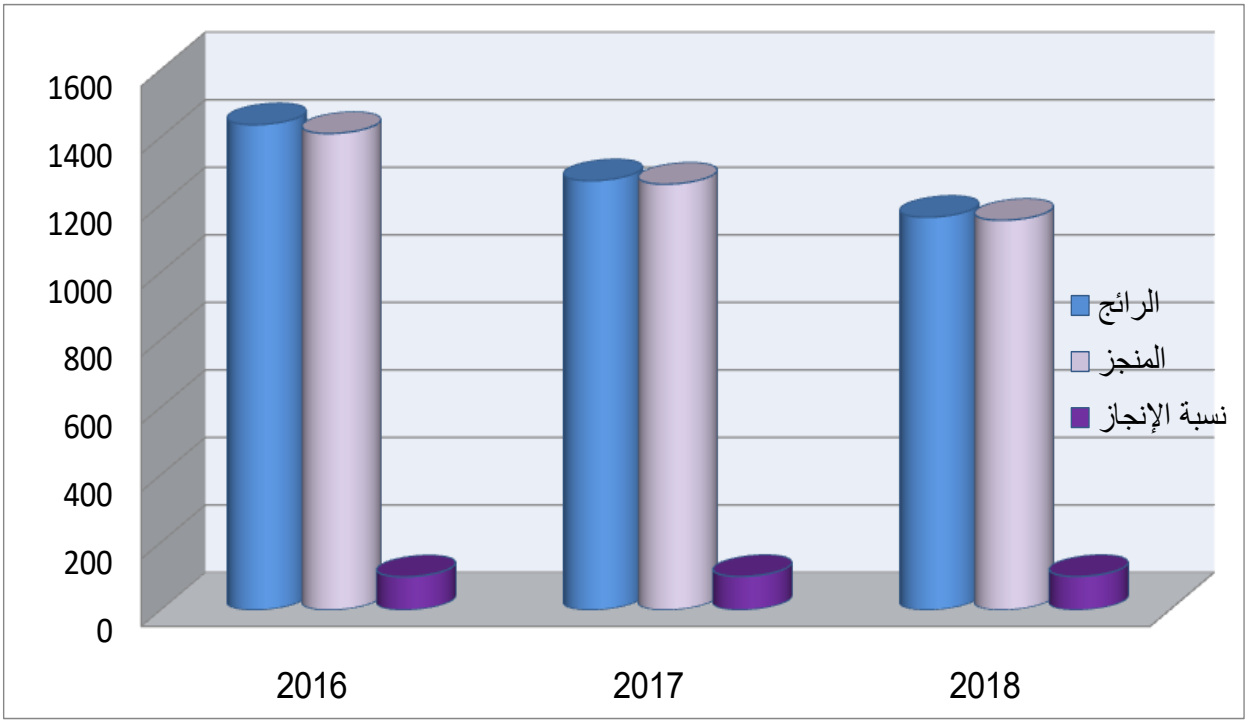

ثالثا : القضايا

تم تسجيل 398 قضية جنائية منها 33 قضية تخص الأحداث، حكم منها 345 قضية بنسبة **86.68%**، منها 29 تتعلق بالأحداث بنسبة **87.87%**، و 1874 قضية جنحية منها 66 تخص الأحداث، 99 قضية سير، حكم منها 1767 قضية بنسبة **94.29%**، وبلغ المخلف من القضايا 249 قضية، وقد تم الطعن بالنقض من طرف النيابة العامة في 53 قضية منها 16 قضية تتعلق بالمعتقلين بنسبة **0.72 %**، و37 قضية تتعلق بباقي القضايا بنسبة **1.66 %** .

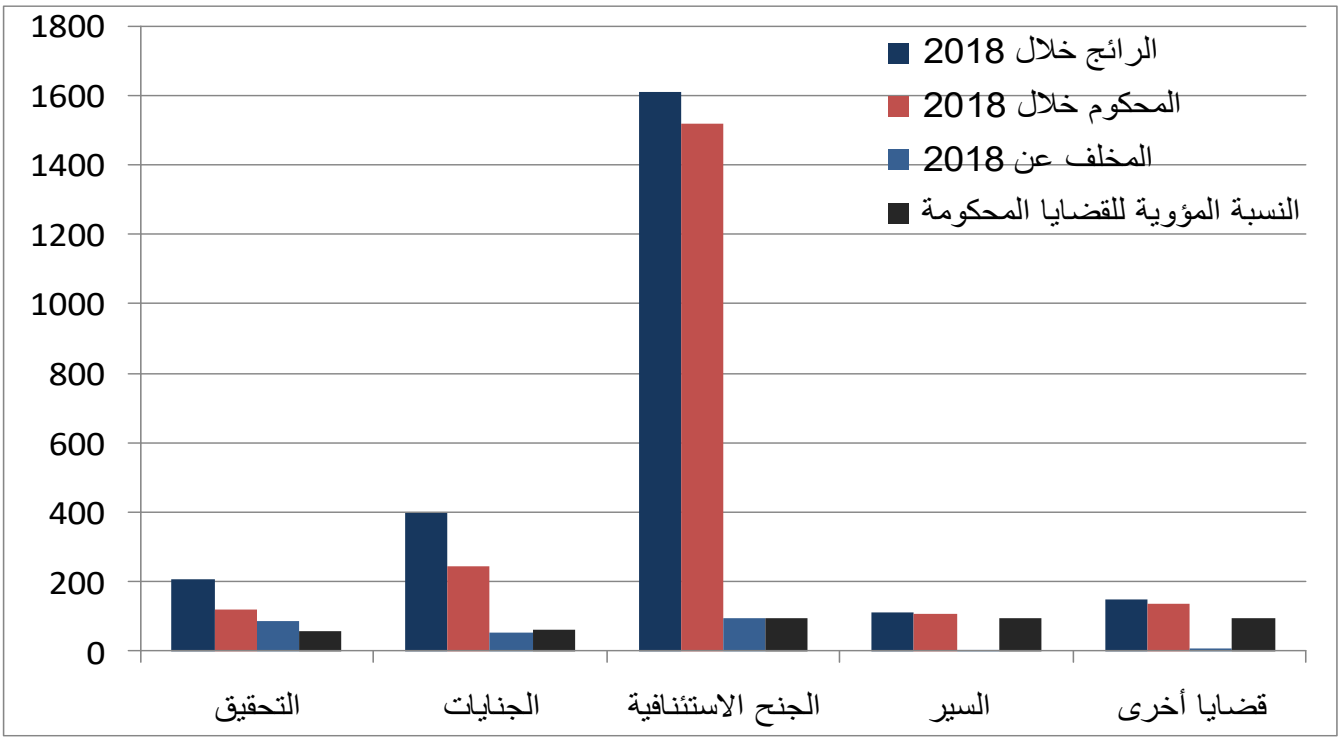

قضاء التحقيق :

بلغ عدد القضايا الرائجة بغرفة التحقيق 209، منها 33 قضية تتعلق بالأحداث، عولج منها 120 قضية بنسبة 57.41% والباقي 89 منها 12 تتعلق بالأحداث.

الأشخاص المقدمون :

وبخصوص الأشخاص المقدمون أمام هذه النيابة العامة فقد بلغ عددهم 297 المحالون منهم على قضاء التحقيق: 211 شخصا بنسبة 72.01 %، اعتقل منهم 97 راشدا بنسبة 45.97 %، و10 أحداث بنسبة 4.73 %

فيما أحيل مباشرة على غرفة الجنايات 30 شخصا بنسبة 10.24 %.

وتقرر الحفظ في حق 37 شخصا بنسبة 12.45 %، وأحيل 19 شخصا على المحكمة الابتدائية بتازة للاختصاص بنسبة 06.39%.

نسبة المعتقلين الاحتياطيين من المقدمين: 46.12 %.

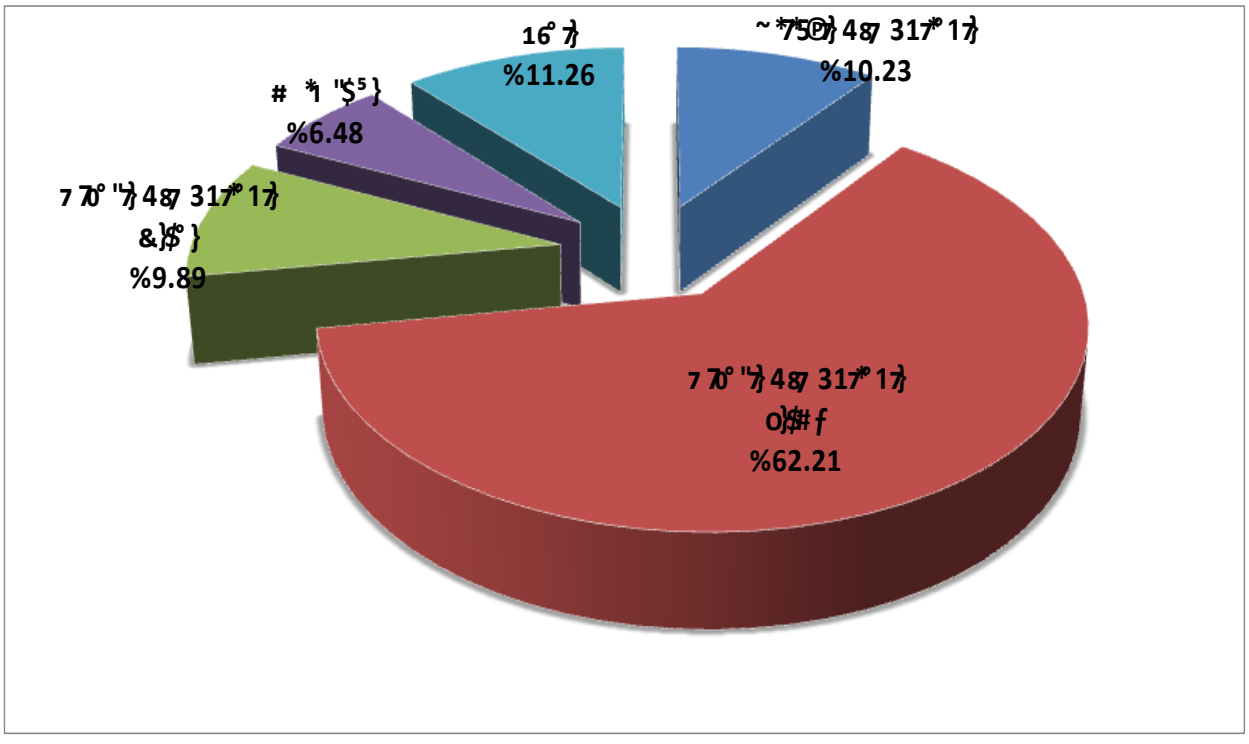

الاعتقال الاحتياطي :

إلى غاية 2018/12/31 بلغ عدد المعتقلين الاحتياطيين بالدائرة القضائية لهذه المحكمة ما مجموعه 268 معتقلا احتياطيا موزعين كالآتي :

- **غرف التحقيق:** 39 بنسبة 14.55 %. **(53 خلال سنة 2017) انخفضت ب 26.41%.**
- **غرف الجنايات:** 45 بنسبة 16.79%. **(47 خلال سنة 2017) انخفضت ب04.44%.**
- **غرف الجنح الاستئنافية:** 29 بنسبة 10.82%.**(84 خلال سنة 2017) انخفضت ب65.47%**
- **داخل أجل الطعن بالنقض :** 15 بنسبة 5.59 %.
- **الطـــــــاعنون بالنقض :** 83 بنسبة 30.97 %.
- **المحكمة الابتدائية بتازة :** 57 معتقلا(51 على ذمة المحكمة- 06 على ذمة التحقيق) بنسبة 21.26 %.

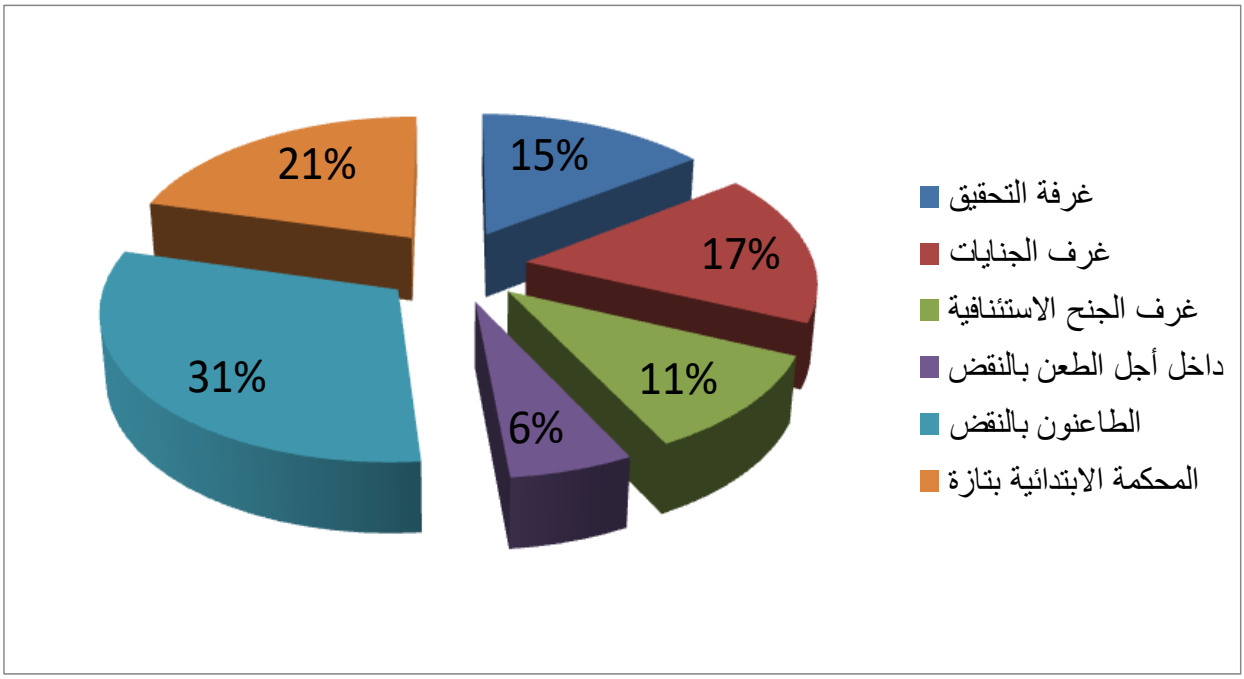

ويبقى الاعتقال الاحتياطي في صلب الاهتمامات اليومية لهذه النيابة العامة، حيث تعمل على ترشيده وتفعيل المناشير والدوريات الصادرة في الموضوع مع مراعاة ضرورة المحافظة على أمن وحماية المواطنين وممتلكاتهم.

وبخصوص طبيعة الجرائم المرتكبة، نجد في المرتبة الأولى الجرائم ضد الأموال وعلى رأسها السرقة الموصوفة ب 71 قضية، ثم الجرائم الماسة بنظام الأسرة والأخلاق العامة حيث تم تسجيل 22 قضية تتعلق بهتك العرض بالعنف و 08 قضية اغتصاب، وتأتي الجرائم المرتكبة ضد الأشخاص في المرتبة الثالثة ب 22 قضية، 06 قضايا قتل ومحاولته، 7 قضايا تتعلق بالضرب والجرح المفضي إلى الموت دون نية إحداثه، و09 قضايا الضرب والجرح المفضي إلى عاهة مستديمة، وبخصوص الجرائم المرتكبة ضد الأمن والنظام العام تم تسجيل 04 قضايا تتعلق بالحيازة غير القانونية للأسلحة النارية، كما تم تسجيل 04 جرائم تتعلق بالتزوير.

رابعا : المراسلات

تم تسجيل 7827 مراسلة إدارية أنجزت بكاملها أي بنسبة 100 % مفصلة كالآتي :

- المجلس الأعلى للسلطة القضائية : 46
- رئاسة النيابة العـــــــامة : 972
- وزارة العـــــــــــدل : 329
- المؤسسة السجنيـــــــــة : 920
- بـــــاقي المراسلات الإ دارية : 5560

خامسا : الخدمات

1) التنفيذ الزجري (تنفيذ العقوبات السالبة للحرية) ؛

-الرائج 145 المنجز 132 الباقي 13 أي بنسبة الإنجاز91.03%.

2) طلبات العفو؛

-الرائج 247 المنجز225 الباقي 22 أي بنسبة الإنجاز91.09%

3) طلبات رد الاعتبار؛

-سجل 14 طلبا أنجزت بكاملها أي بنسبة الإنجاز 100%

4) خلية التكفل بالنساء والأطفال ضحايا العنف؛

تعقد الخلية الجهوية للتكفل بالنساء والأطفال ضحايا العنف اجتماعاتها بصفة دورية من أجل إرساء دعائم الأمن القضائي للمرأة والطفل باعتماد خطة محكمة تتمثل على الخصوص في التعريف بالمستجدات القانونية ذات الصلة، بالإضافة إلى مراقبة وتتبع الشكايات الواردة على الخلايا المحلية والسهر على معالجتها، وقد تم تسجيل 89 شكاية عولج منها 88 شكاية بنسبة 98.88%.

5) في أفق المحكمة الرقمية؛

في هذا المجال تواصل هذه النيابة العامة مجهوداتها في تصريف إجراءاتها بواسطة التقنيات الحديثة لضمان النجاعة في إنجاز جميع الإجراءات الخاصة بها، حيث تم الاستغناء على جميع السجلات الورقية والإجراءات المرتبطة بها وتعويضها بالسجلات الرقمية.

- المسح الضوئي للشكايات والمحاضر وتخزينها في أفق تكوين الملف الرقمي.

- المسح الضوئي للملفات المطعون فيها بالنقض وتوجيهها إلى محكمة النقض بواسطة (messagerie).
- إنجاز محاضر استنطاق المقدمين أمام النيابة العامة بطريقة آلية.
- تدبير المراسلات الإدارية مع مختلف محاكم المملكة عبر تطبيقية المراسلات الإدارية.
- تتبع ومراقبة نشاط النيابة العامة من خلال برنامج مراقبة السجلات وبرنامج statpenal.
- تدبير وضعية المعتقلين الاحتياطيين عبر تطبيق وطني.
- الشروع في إعداد برنامج معلوماتي لتدبير أرشيف النيابة العامة.

ولا تفوتني هنا الفرصة للتنويه بما تم قطعه من أشواط مهمة بغية الوصول إلى المحكمة الرقمية، وكل ذلك بمجهودات الجميع مما أتاح لهذه المحكمة أن تصنف كمحكمة رائدة حسب تصنيف وزارة العدل.

6) مكاتب الواجهة؛

أما على الصعيد المؤسساتي فقد تم الشروع في تقديم خدمات مكاتب الواجهة والتي تهدف إلى تحسين ظروف استقبال المتقاضين من خلال تسهيل الولوج إلى الخدمات القضائية بالسرعة اللازمة وقد أعطت هذه المكاتب رغم حداثتها نتائج جيدة نعتز بها ونوليها أهمية خاصة.

7) التواصل المباشر:

تكريسا لمبدأ القضاء في خدمة المتقاضين، فإن هذه النيابة العامة تسهر على احترام هذا المبدأ عبر التواصل المستمر مع مختلف مساعدي القضاء والسلطات العمومية ورجال الصحافة وعموم المواطنين.

وبخصوص المغاربة المقيمين بالخارج فإن هذه النيابة العامة تحرص على تخصيص أهمية بالغة لاستقبالهم ودراسة شكاياتهم وتظلماتهم التي تدخل ضمن اختصاصها وإرشادهم إلى الإجراءات القانونية التي يتعين سلوكها.

8) الأنشطة الثقافية :

نظمت هذه المحكمة ندوات ولقاءات تواصلية همت بالأساس:

1 -اجتماع اللجنة الجهوية للتكفل بالنساء والأطفال ضحايا العنف، قراءة في مستجدات قانون المسطرة الجنائية.

2 -لقاء تواصل مع الضابطة القضائية حول الحماية القانونية للنساء والأطفال ضحايا العنف وضحايا الاتجار بالبشر.

3 -ندوة علمية حول المستجدات القانونية الجديدة خاصة تلك المتعلقة بالقانون رقم 103.13 والقانون 27.14 المتعلق بمكافحة الاتجار بالبشر، والقانون رقم 19.12 المتعلق بالعمال المنزليين.

9) الزيارات الدورية للسجن ومستشفى الأمراض العقلية،

خلال السنة القضائية 2018 وفي إطار الزيارات التي تقوم بها النيابة العامة لدى هذه المحكمة قمنا بزيارة للسجن المحلي الوحيد الموجود بدائرة نفوذ هذه المحكمة وسجلنا الملاحظات التالية :

–بناية السجن قديمة وتفتقر إلى الحد الأدنى من التجهيزات وتعاني من شح في المياه وانقطاع مستمر للتيار الكهربائي إلى جانب افتقارها إلى المرافق الإصلاحية.

-الطاقة الإيوائية للسجن لا تتجاوز 600 سجين ويتواجد به 1050، ويمكن الجزم على أن ظروف المؤسسة السجنية بتازة تحول دون اضطلاعها بدورها المتمثل في تأهيل الفرد وجعله قابلا للاندماج في المجتمع بهذه المنطقة.

وأملنا وطيد في أن تتضافر جهود الجميع كل واحد ن موقع لتحسين وضعية السجن والسجناء.

-أما فيما يخص مصلحة الأمراض العقلية والنفسية بالمستشفى الإقليمي ابن باجة بتازة فإنه يمكن التأكيد على أن ظروف الإيواء حسنة والعناية متوفرة ويبقى النقص الوحيد التي تعاني منه هو عدم وجود طبيب مختص وقار به.

10) الزيارات التفقدية لمكاتب الموثقين؛

في إطار المهام الموكولة للنيابة العامة باعتبارها السلطة المشرفة على ضمان السير العادي لمؤسسة التوثيق من خلال الإشراف وتتبع عمل الموثقين من جهة ومراقبة الموثقين وتأديبهم من جهة ثانية بما يحقق السلم الاجتماعي ويحفظ الأموال ويصون مهنة التوثيق وتحميه من كل انزلاق من شأنه أن يؤدي إلى زعزعة الثقة في هذه المؤسسة، وتماشيا مع الدور المنوط بالوكيل العام للملك وفي إطار تنفيذ المواد من 65 إلى 71 من القانون رقم 32.09، فقد قمنا بوضع برنامج تفتيش هم المكاتب الموجودة بالمدينة وعددها سبعة وتم الوقوف على سير العمل بها وتسجيل بعض الملاحظات أحطنا السادة الموثقين بها للعمل على تداركها، كما سجلنا مخالفات تم تحرير تقرير في شأنها ستحال على المكتب الجهوي لإبداء موقفه في شأنها قبل ترتيب الآثار القانونية عليها.

11) تخليق الحياة العامة

في إطار الجهود الذي تبذلها هذه النيابة العامة لتخليق الحياة العامة ومكافحة آفة الرشوة ووعيا منها بضرورة تحصين القضاء من جميع أشكال الانحراف ليرتقي إلى

مستوى متطلعات المواطنين، وما يبتغيه عاهلنا المفدى لعدالتنا والتي عبر عنها في خطابه بمناسبة عيد العرش 2007/07/30 حين قال حفظه الله " هدفنا ترسيخ الثقة في العدالة وضمان الأمن القضائي الذي يمر عبر الأهلية المهنية والنزاهة والاستقامة وسيلتنا صيانة حرمة القضاء وأخلاقياته" انتهى كلام جلالة الملك"، فقد تدخلت هذه النيابة العامة وفي الوقت المناسب للحد منها بحيث تم ضبط مجموعة من الحالات تم تحريك الدعوى العمومية بشأنها.

كما أنها عاقدة العزم على إيلاء هذا الجانب العناية اللازمة حتى يبقى قضاؤنا صرحا شامخا محصنا ضد جميع أشكال الانحراف. فالنزاهة والاستقامة هما جوهر ومحور القضاء العادل وبدونهما لا يمكن أن نتحدث عن إصلاح القضاء مهما كانت الوسائل والآليات المرصودة والمسخرة لهذه الغاية.

سادسا : التعاون القضائي الدولي.

لقد أصبح التعاون القضائي الدولي من أهم آليات محاربة ظاهرة الإجرام التي أخذت منحى عالميا ولم يبق شأنا وطنيا صرفا، وأصبحنا أمام عالمية الجريمة، وفي إطار النيابة العامة المختصة فقد تم تعيين أحد نواب الوكيل العام للملك مكلفا بالاتصال في هذا النوع من القضايا والسهر على إنجازها في أقل مدة ممكنة وتم تسجيل خلال سنة 2018 ما يلي :

1. طلبات تسليم المجرمين **00**
2. الإنابات القضائية الدولية في المادة الجنائية

توصلت هذه النيابة العامة **ب03** إنابات قضائية دولية عولجت بأكملها.

3. الطيات القضائية الدولية **13** أنجزت جميعها.
4. الشكايات الرسمية : **00.**

سابعا : المحكمة الابتدائية بتازة و المراكز التابعة لها

1)بلغ عدد الشكايات الرائجة 5550 (4870 خلال سنة 2017) أنجز منها 4938 بنسبة88.97% وبقي لدى الضابطة القضائية في طور البحث 612 شكاية؛ **(بارتفاع في العدد المسجل والمنجز بنسبة 13.96% عن سنة 2017).**

2)بلغ عدد المحاضر الرائجة 20640 أنجز منها 19928 بنسبة 96.55% وبقي لدى الضابطة القضائية في طور البحث 712 محضرا؛ **(بارتفاع في العدد المسجل والمنجز بنسبة 46.19% عن سنة 2017)**

3)بلغ عدد الأشخاص المقدمين أمام النيابة العامة 5050 شخصا أحيل منهم على المحكمة في حالة اعتقال 643 شخصا بنسبة 12.73% وعلى التحقيق 21 شخصا بنسبة 0.41%؛ **(بارتفاع في العدد المسجل والمنجز بنسبة 23.20% عن سنة 2017)**

4) بلغ عدد طلبات تطبيق الإكراه البدني في الغرامات المالية 6104 طلبا أنجز منها 2349 بنسبة 38.48 % وبقي 3755 طلبا غير منجزا بنسبة 61.51%

5) وبخصوص تنفيذ العقوبات السالبة للحرية فقد بلغ عددها 254 أنجز منها 75 بنسبة 29.52% والباقي 179 أي بنسبة 70.47%؛

6) النشاط العام للمحكمة ل لمحكمة الابتدائية بتازة والمراكز التابعة لها في المادة الزجرية مفصل كالآتي :

المحكمة	المخلف	المسجل	المجموع	المحكوم	النسبة % المحكوم	الباقي عن 2018	النسبة % الباقي
ابتدائية تازة	5586	11120	16706	10032	%60.05	6674	%39.95
مركز اكنول	14	414	428	287	%67.05	141	%32.95
مركز وادي أمليل	19	471	490	380	%77.55	110	%22.45
مركز تاهلة	39	878	917	676	%73.71	241	%26.29

المجموع	5658	12883	18541	11375	%61.35	7166	%38.65

يتضح من خلال استعراضنا لنشاط المحكمة الابتدائية بتازة والمراكز التابعة لها أن النتائج بالرغم من تحسنها مقارنة مع السنة الفارضة إلا أنها لا تعكس طموحاتنا وأن مجهودا ضخما ينتظر هذه الأخيرة القيام به لتتبوأ المكانة التي تبتغيها لها الوزارة والسلطة القضائية؛

وأعتقد جازما أن ظروف العمل التي أصبحت جد ملائمة بعد الانتقال إلى البناية الجديدة فضلا عن تعيين مسؤول جديد على رأس النيابة العامة بالمحكمة الابتدائية وتطعيم هذه الأخيرة بقضاة جدد سيكون لها بدون شك أثرها الإيجابي مستقبلا على مردودية المحكمة بصفة عامة.

أصحاب الفضيلة، أصحاب السعادة؛

إن طموح هذه النيابة العامة لا يقف عند هذا الحد وإنما سيتسع لتحقيق الأفضل من خلال التركيز على استكمال تحديث وتحيين وعصرنة تدبير وتسيير المرفق القضائي وذلك بالانخراط الكلي وبكل حزم وجدية في المخطط الذي أرست دعائمه وزارة العدل والهادف إلى الانتقال إلى المحكمة الرقمية، وقد تمكنا من جهتنا من تعميم استعمال المعلوميات في جميع المكاتب والشعب، كما سنعمل من أجل الرفع من المستوى العلمي والمعرفي لمكوناتها وذلك بتنظيم لقاءات علمية وندوات فكرية بتنسيق مع رئاسة هذه المحكمة طبعا، ومع جميع الفاعلين في المجال الحقوقي والقانوني، وهي خطوات ستساهم في إحاطة مكونات النيابة العامة بالمستجدات التي تطرأ على الصعيد الإقليمي والدولي لمسايرة النظرة الكونية لأسس المحاكمة العادلة وثقافة حقوق الإنسان.

فالتحدي الذي يواجهنا إذن كبير لكن بالتأكيد أن طموحنا وعزيمتنا أكبر ولا يخامرني أدنى شك في أن كل واحد منا يقدر حجم المسؤولية حق تقدير، وعازم على أن يبذل جهدا مضاعفا للارتقاء بقضائنا إلى مستوى مغرب ما بعد الدستور، مغرب يحتل فيه القضاء المكانة المرموقة التي يبتغيها أمير المؤمنين لشعبه الوفي العظيم.

الحضور الكريم ؛

لن أترك هذه المناسبة تمر دون أن أشيد بكافة الجهود التي يبدلها السيد الرئيس الأول والهيئات القضائية وهيئات كتابة الضبط والنيابة العامة وبروح التعاون الذي يطبع عملها والمجهود الذي يبذلونه من أجل الرقي بمستوى إنتاج هذه الدائرة القضائية داعيا إياهم أن يضاعفوا جهودهم لتحقيق الأفضل.

كما لن أترك المناسبة تمر دون أن أعيد الإشادة بالعمل الكبير والمسؤول الذي تبذله الضابطة القضائية من أجل محاربة الجريمة حتى أضحت نتائجه ظاهرة للعيان مجسدة في الأمن والطمأنينة التي أصبحت تشعر به ساكنة هذه المدينة وأضحت مدينة تازة على رأس المدن الآمنة في بلدنا.

كما لا تفوتني الفرضة دون أن أنوه بروح التعاون الذي يطبع عمل أعضاء نقابة المحامين وعلى رأسهم النقيب السابق الأستاذ عبد العزيز بلة والنقيب الحالي الأستاذ عبد السلام جليبن في علاقتهم مع النيابات العامة وتعاونهم المثمر في إرساء دعائم دول الحق والقانون.

كما أغتنمها فرصة وترسيخا لثقافة الاعتراف لأهنئ المستشار السيد رشيد الهلالي على تقاعده كما نتمنى التوفيق والنجاح للأساتذة العلمي الغماري عبد القادر، وحسن

لغليض وإدريس عدلي، وكذا السيد الحسين السيخت رئيس كتابة النيابة العامة السابق الذين غادروا هذه الدائرة للعمل بمحاكم أخرى.

وقبل أن أنهي كلمتي أجدد شكري وامتناني العميق للسيدات والسادة أصحاب السعادة والفضيلة كل باسمه وصفته على تشريفهم لهذا الحفل، سائلا العلي القدير أن يوفقنا للوفاء بالقسم والعهد الذي قطعناه على أنفسنا، وأن يعيننا على أداء هذه الأمانة بنا يرضيه عنا

(وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ) صدق الله العظيم

وفي الختام ألتمس من السيد الرئيس الأول :

- ✓ الإعلان عن انتهاء السنة القضائية 2018 ؛
- ✓ والإعلان عن افتتاح السنة القضائية 2019 ؛

مع أمر السيد كاتب الضبط بتدوين كل ما راج في هذه الجلسة الرسمية في محضر رسمي للرجوع إليه عند الحاجة.

حفظ الله مولانا أمير المؤمنين القاضي الأول جلالة الملك مُحَمَّد السادس نصره الله بما حفظ به الذكر الحكيم وأبقاه ذخرا وملاذا لهذا البلد الأمين وأدام عليه الرفعة والسؤدد والنصر المبين، وأقر عينه بولي عهده صاحب السمو الملكي الأمير المحبوب مولاي الحسن، وشد أزره بصنوه صاحب السمو الملكي الأمير السعيد مولاي رشيد وسائر أفراد الأسرة الملكية الشريفة إنه سميع مجيب.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

الوكيـل العـــام للملك